

ملخص

ما زال الصومال عالقاً في نزاع دام بين الحكومة الاتحادية الانتقالية – التي تسيطر على جزء صغير من العاصمة مقديشيو – وجماعات المعارضة المسلحة التي تسيطر على أغلب أنحاء الصومال. وعلى مدار العام الماضي دارت أعمال القتال في المناطق المهمة استراتيجياً، ومنها مقديشيو، فيما تمتعت أغلب أنحاء الصومال الأخرى بسلام نسبي.

وسكان العاصمة المدمرة ومن يعيشون في مناطق تتمتع بسلام أوسع كابدوا من مختلف أنماط الانتهاكات المدمرة. ففي أغلب أنحاء الجنوب، الذي تسيطر عليه جماعة الشباب الإسلامية المسلحة إلى حد كبير، يتعرض السكان لعمليات القتل العمد والاعتداءات، وأنماط قمعية من الرقابة الاجتماعية، وعقوبات قاسية بموجب تفسير هذه الجماعات المتشددة للشريعة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، ففي مقديشيو، تستمر قذائف الهاون التي تطلقها جماعة الشباب وقوات الاتحاد الأفريقي المنتشرة من أجل حماية الحكومة الانتقالية التي تتمتع بدعم دولي، تستمر في قتل المدنيين وتخريب المدينة. وتخرق جميع أطراف النزاع قوانين الحرب بشنها لهجمات عشوائية وغيرها من الانتهاكات.

الشباب هي جماعة متطرفة تمخض عنها اتحاد المحاكم الإسلامية، وهو تحالف تدعمه الميليشيات كان يسيطر على مقديشيو طيلة جزء من عام 2006 قبل أن تفقده القوات الأثيوبية التي تدخلت في الصومال السيطرة. بعض قيادات الشباب على صلات بالقاعدة، وقد انزعجت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والكثير من الحكومات الإقليمية من ظهور هذه الجماعة. وفي الوقت الحالي، يعتبر هو الفصيل المسلح الأقوى في الصومال، ويسيطر على أراضٍ أكثر من التي تسيطر عليها أية جماعة أخرى.

وفي مناطق عدة، جلب دور الشباب سلاماً نسبياً وشيء من النظام على النقيض التام من الفوضى المطلقة في مقديشيو. فالسكان في بعض المناطق بالعاصمة قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنهم يعززون الفضل للشباب في وضع حد للتهديد والابتزاز والسراقات والقتل المستمر من قبل العصابات والميليشيات الأخرى. لكن رغم أن هذا ما حدث، فإن الأمن جاء بثمن باهظ، لا سيما على النساء.

وقد ركز الإعلام الدولي اهتمامه على هجمات الشباب الانتحارية، وعمليات الإعدام العلنية، ورجم النساء المتهمات بالزنا، وبترا أطراف اللصوص المُدانين. ولم يتم تسليط الضوء نفسه على القمع الطاحن الذي تتسم به الحياة اليومية في الأحياء التي تسيطر عليها حركة الشباب، حيث قامت الكثير من الإدارات المحلية بتنفيذ عقوبات قاسية غير متسامحة على الإطلاق باسم الشريعة.

هذه الإجراءات الرقابية والعقوبات تسيطر على التفاصيل الدقيقة للحياة الشخصية، من ملابس الناس وأسلوب عملهم، إلى التعاملات العادية بين الرجال والنساء. والعقوبات على المخالفات الصغيرة حتى، تكون في العادة بإجراءات

موجزة وتعسفية وقاسية. وتمنع أجواء الخوف أغلب الناس من المجاهرة بالرفض لسوء استخدام السلطات. وكما قال أحد سكان بلدة الواك الجنوبية: "نحن نلتزم الصمت فحسب. إذا قالوا لنا أن نتبع طريقاً معينة، فنحن نتبعها".

الحريات التي كانت من المُسلّمات بالنسبة للنساء في المجتمعات الصومالية التقليدية تراجعت كثيراً. وفي مناطق كثيرة، مُنعت النساء من المشاركة بأي نشاط يؤدي إلى اختلاطهن بالرجال – حتى الأعمال التجارية الصغيرة التي تعتمد عليها الكثير منهن لكسب العيش. وقامت سلطات الشباب باعتقال وتهديد وجلد نساء كثيرات كُن يحاولن إعالة أسرهن ببيع أكواب الشاي. وقالت امرأة: "كنت أسير وأعمل بحرية". لكن عندما سيطر الشباب على منطقتهما: "أحسست بأني سجين".

وفي مناطق عديدة، يطالب مسؤولو الشباب النساء بارتداء رداء ثقيل، يُدعى "العباءة"، وهو زي إسلامي تقليدي يغطي الجسم بالكامل عدا الوجه واليدين والقدمين. والنساء اللاتي يخفن في الالتزام بهذا يجري اعتقالهن أو جلدهن علناً، أو الاتنين. وقابلت هيومن رايتس ووتش امرأة تم جلدها علناً ثم تم حبسها في حاوية شحن لأنها خرجت من بيتها دون عباؤها بحثاً عن ابنها الصغير الذي ضل طريقه في الشارع. والكثير من النساء، خاصة في المناطق الريفية المحرومة، لا يمكنهن تحمل كلفة هذه الثياب الباهظة الثمن نسبياً وتضطر كل مجموعة منهن للاشتراك في ارتداء عباءة واحدة، مما يعني أنه لا يمكن إلا لواحدة من الأسرة أو البيت نفسه الخروج من البيت في أي وقت.

وليست النساء فقط هن من يعانين من محاولات الشباب القاسية لتطبيق وفرض معتقداتهم. ويبدو أن القواعد في العادة لا تعتمد إلا على مزاج رجال الميليشيات الذين يطبقونها. فالكثير من الشباب وصفوا كيف هددهم عناصر من حركة الشباب بالاعتقال للمشاركة في أنشطة "عادية" مثل لعب كرة القدم. وقال رجل لـ هيومن رايتس ووتش كيف أجبره رجل من الشباب على النزول على ركبتيه في الشارع وحلق رأسه بشظية زجاج بعد أن قرر أن شعره طويل للغاية. وتحدث آخرون عن السجن أو الجلد لأنهم لم يصلوا الصلوات الخمس، وعن دوريات من المسلحين يحطمون الهواتف المحمولة التي فيها موسيقى غربية.

وفي مقديشو، يخضع المدنيون للحصار في سيناريو مختلف تماماً: النزاع الدموي الذي تشارك فيه الحكومة الانتقالية المحمية ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوامها 5300 عنصر، ضد عناصر الشباب المعارضة. المدنيون في مقديشو مستمرين في تحمل عبء القتال، الذي اتسم منذ فترة طويلة بأنه يشمل الهجمات العشوائية من جميع الأطراف. وقد نشر مقاتلو المعارضة بشكل غير قانوني عناصرهم في مناطق مأهولة بالسكان وفي بعض الأحيان استخدموا المدنيين كـ "دروع" لإطلاق قذائف الهاون على مواقع الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي – وهي الهجمات التي تتم بشكل عشوائي تماماً لدرجة أنها كثيراً ما دمرت منازل المدنيين لكن نادراً ما أصابت أهداف عسكرية. وكثيراً ما ترد قوات الاتحاد الأفريقي والحكومة الانتقالية بنفس الأسلوب، فتطلق قذائف هاون عشوائية على الأحياء التي تطلق منها المعارضة نيرانها ثم تفر – مما يخلف المدنيين وهدمهم في مواجهة الدمار.

وقابلت هيومن رايتس ووتش أشخاصاً شاهدوا أسرهم تُمزق إرباً بقذائف الهاون التي أطلقت عشوائياً على منازلهم. وقال صبي يبلغ من العمر 14 عاماً فقد أبويه وأربعة أشقاء في أحد هذه الهجمات: "رأيت قطعاً من أيديهم وأرجلهم بالقرب من البيت، في مكان كنا نجلس فيه للراحة. أنا مصدوم لدرجة أنني أكاد لا أعرف من أنا".

فضلاً عن أن الشباب وقوات المعارضة الأخرى كثيراً ما تهدد بقتل من يشتبهون في تعاطفهم مع خصومهم أو من يقاومون التجنيد طرف المعارضة. وهي ليست تهديدات فارغة، بل إن جماعات المعارضة دأبت على قتل المدنيين في ظل إفلات تام من العقاب. وقال شاب لـ هيومن رايتس ووتش إنه بعد أن فر شقيقه البالغ من العمر 15 عاماً من الشباب، أطلقت مجموعة من مسلحيها النار على خاله لأنه رفض الكشف عن مكان الصبي.

قوات الحكومة الانتقالية والاتحاد الأفريقي منتشرة في العاصمة مقديشيو فقط، لكن القتال في أنحاء متفرقة خارج العاصمة بين مختلف الجماعات كان له بدوره أثره الثقيل على المدنيين. على سبيل المثال، المصادمات بين الجماعات المسلحة حزب الإسلام وأهل السنة والجماعة أسفرت عن نزوح أكثر من 25 ألف شخص بداية عام 2010 من مناطق بلدات دوساماريب وبيليوتين. وإجمالاً نزح 63 ألف شخص من منازلهم في شتى أنحاء جنوب ووسط الصومال أثناء الأسابيع الثلاثة الأولى من هذا العام.

ويستمر الفاعلون الدوليون في لعب دور مباشر – وغير مثمر في أغلب الأحوال – في الصومال. فجميع الفاعلين الدوليين الأطراف في الاتحاد الأفريقي تقريباً، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، تبثوا سياسة الدعم القوي للحكومة الانتقالية، ويشمل هذا التدريب والتسليح للمقاتلين التابعين لها. وكينيا المجاورة قامت باتخاذ ذرائع مزيفة بتجنيد شباب صوماليين من مخيمات اللاجئين طرفها من أجل القتال – في خرق للمبادئ الإنسانية، وأعادتهم إلى الفوضى التي فروا منها. إريتريا، في محاولة منها لتقويض المصالح الإقليمية لخصمها السياسي أثيوبيا، دعمت الشباب وجماعات المعارضة الصومالية الأخرى.

وتقول الحكومات الداعمة للحكومة الانتقالية بأن الحكومة الانتقالية تقدم فرصة حقيقية للسلام والحكم الرشيد في الصومال، بينما الشباب تمثل الإرهاب الدولي في المنطقة. الكثير من المحليين يرون هذا الإطار المبنية على أساسه السياسات إطاراً مبسطاً بشكل غير سليم. لكن أياً كانت درجة صحة التحليل، فقد أخفقت هذه السياسة في تحقيق أهدافها. فالحكومة الانتقالية ما زالت فصيل ضعيف يسيطر على جزء صغير من العاصمة التي تدور فيها عمليات عسكرية لا تنتهي، ومن المفترض لا محالة أنها كانت لتنتهار لولا دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والشعب الصومالي مستمر في المعاناة من انتهاكات حقوق الإنسان الكثيرة والهجمات العشوائية، وقد تزايدت قوة الشباب والتطرف رغم تزايد الضغوط الدولية.

وفي الوقت نفسه، فإن أحد الأزمات الإنسانية تتفاقم بشكل كارثي يوماً بعد يوم. فهناك نحو 1.5 مليون صومالي نازحين عن منازلهم ونصف سكان الصومال في حاجة للمساعدات الإنسانية الفورية. وأكثر من نصف مليون نسمة التمسوا اللجوء في بلدان أخرى. ومع كتابة هذه السطور، كان البرنامج العالمي للغذاء مضطرب لوقف تقديم مساعداته الغذائية لجزء كبير من جنوب الصومال، متذرعاً بالتهديدات والهجمات والمطالب غير المعقولة لحركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى. وانتهى تقرير أممي صدر مؤخراً إلى أن هناك جزء كبير للغاية من المساعدات الغذائية التي يوفرها برنامج الغذاء للصومال، يذهب إلى المتعاقدين المحليين ذوي النفوذ والجماعات المسلحة.

لا يوجد حل يسير لهذه الأزمة المعقدة التي تمزق الصومال. لكن على الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والحكومات المؤثرة، أن تغير أولاً من سياساتها التي أسهمت في الانتهاكات. وعلى الحكومة الأمريكية أن تكف عن إرسال قذائف الهاون ومدافع الهاون للحكومة الانتقالية في مقديشيو، كما فعلت في عام 2009، طالما أن

الأسلحة تُستخدم دون مراعاة لقوانين الحرب، وتؤدي لتدمير البيوت وتحطيم حياة العائلات. وعلى مؤسسات الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية ومنها الاتحاد الأفريقي، أن تطالب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الانتقالية بالالتزام بقوانين الحرب بدلاً من تجاهلها التام لانتهاكات الحلفاء على الأرض.

وعلى الشباب وجماعات المعارضة الأخرى أن تكف عن الانتهاكات من قبيل إطلاق قذائف الهاون بشكل عشوائي ومن مناطق مزدحمة بالسكان، باستخدام المدنيين كدروع بشرية وتجنيد الجنود الأطفال. كما أن على الشباب وقف أعمال الجلد والبتر وقطع الرؤوس وغيرها من الممارسات غير المتسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

التوصيات

إلى حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية:

- يجب القيام على الفور بإصدار أوامر واضحة وعلنية واتخاذ جميع الخطوات المستطاعة، من أجل ضمان أن قوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية والميليشيات المتحالفة معها تلتزم تماماً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- يجب الكف عن استخدام قذائف الهاون في المناطق المأهولة بالسكان في مقديشيو، ما لم يتم تنفيذ إجراءات لضمان أن استخدامها يتفق مع مبادئ التمييز والتناسب الواردة في القانون الإنساني الدولي.
- ضمان أن جميع المزاعم الموثوقة بانتهاكات القانون الإنساني من قبل قوات الحكومة الانتقالية، يجري التحقيق فيها فوراً وبشكل نزيه وشفاف، وأن المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة يتحملون المسؤولية، بغض النظر عن الرتبة.
- دعوة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي المعني بحقوق الإنسان إلى زيادة عدد العاملين لديه بالمراقبة وتغطية انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال.
- إجراء فحص دقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تجنيد أي أشخاص تحت سن 18 عاماً ضمن القوات المسلحة للحكومة الانتقالية. والإفراج عن جميع الأطفال المجندين.
- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق للتحقيق والتوصل إلى الجرائم الجسيمة والتوصية بإجراءات لتحسين المساءلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال، والتعاون التام مع اللجنة ما إن يتم تشكيلها.

إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال:

- يجب ضمان أن جميع المزاعم الموثوقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي من قبل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يجري التحقيق فيها على الفور وبشكل نزيه وشفاف، وأن جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة يُحملون المسؤولية بغض النظر عن الرتبة.
- يجب ضمان كف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي على الفور عن استخدام قذائف الهاون في المناطق المأهولة بالسكان في مقديشيو، ما لم يتم تنفيذ إجراءات لضمان أن استخدامها يتفق مع مبادئ التمييز والتناسب الواردة في القانون الإنساني الدولي.
- ضمان تلقي عناصر البعثة للتدريب الملائم على القانون الإنساني الدولي.
- النظر في أمر تنفيذ نظام بالتعويضات الملائمة لخسارة الأرواح المدنية، والإصابات ودمار الممتلكات المدنية. يجب ألا يقتصر هذا النظام على التعويض في حالة انتهاكات قوانين الحرب، بل أيضاً دفع تعويضات عن الخسائر التي تلحقها قوات البعثة بالمدنيين في الحالات التي لا يوجد على البعثة فيها افتراض بارتكاب أخطاء. ويجب ألا يُعتبر هذا النظام بديلاً عن التدريب والإجراءات الأخرى لضمان التزام عناصر البعثة العسكرية بالقانون الإنساني الدولي.

- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق للتحقيق والتوصل إلى الجرائم الجسيمة والتوصية بإجراءات لتحسين المساءلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال.

إلى حركة الشباب وجماعات المعارضة التي تقاوم في مقديشيو:

- يجب اتخاذ الخطوات اللازمة على الفور من أجل وضع حد لخرق القانون الإنساني الدولي:
 - الكف عن استخدام المدنيين كـ "دروع بشرية"، أو تعريضهم لخطر لا ضرورة له عبر شن الهجمات وإطلاق قذائف الهاون من مناطق كثيفة السكان.
 - وضع حد لإطلاق الصواريخ على مناطق مأهولة بالسكان في مقديشيو ما لم يتم فرض إجراءات لضمان أن استخدامها يتفق مع مبادئ التمييز والتناسب بموجب القانون الدولي.
 - يجب تيسير نقل المدنيين إلى مناطق آمنة أثناء العمليات العسكرية.
 - يجب وضع حد للتهديدات بالقتل واستهداف المدنيين بالقتل.
 - يجب وضع حد للتجنيد القسري للبالغين.
 - يجب وضع حد لتجنيد الأطفال تحت 18 سنة وإطلاق سراح جميع الأطفال الذين سبق تجنيدهم.
 - تحميل جميع الأفراد المسؤولية على النحو الواجب، بغض النظر عن الرتبة، ممن ارتكبوا خروقات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

إلى حركة الشباب والسلطات المحلية في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب:

- يجب فوراً اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة للالتزام بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان:
 - إلغاء الحظر الرسمي وغير الرسمي على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والدين. وتشمل هذه الإجراءات التي تحول دون تجمع الأفراد أو التحدث علناً، وفرض العقوبات الجنائية لعدم الصلاة أو العقوبات على النشاط العام أثناء أوقات الصلاة، ومحاولة الرقابة على التعليم العام.
 - وقف العمل بموجب الإجراءات التي تميز ضد النساء، ومنها القيود على عمل المرأة وتنقلها وثيابها.
 - القضاء على العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة، ومنها عقوبات القتل والبتر والجلد على مخالفات جنائية ومخالفات أخرى.
 - وقف التدخل التعسفي في الحق في الخصوصية وحرمة المنازل والأسرة وحرية التعبير، ويشمل هذا معاقبة الأفراد الذين يرتدون ثياباً أو يظهرون بمظهر لا يتفق مع المعايير التي يفرضاها الشباب أو السلطات المحلية.
 - ضمان أن جميع العقوبات الجنائية تأتي إثر إجراءات تحترم إجراءات التقاضي السلمية والحق في المحاكمة العادلة للمتهمين.
 - تحميل المسؤولية لعناصر الشباب والإدارات المحلية الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان.

إلى مجلس الأمن:

- يجب دعم إنشاء لجنة محايدة ونزيهة للتحقيق والتوصل للجرائم الجسيمة والتوصية بإجراءات لتحسين حالة المساءلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال.
- الإدانة العلنية لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع في الصومال، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الانتقالية.
- التطبيق الحازم لحظر الأمم المتحدة للأسلحة المفروضة على الصومال، وعدم منح استثناءات لأي طرف يسعى لشحن قذائف الهاون أو مدافع الهاون للحكومة الانتقالية أو بعثة الاتحاد الأفريقي ما لم يتم تطبيق إجراءات كفيلة بضمان أن استخدام هذه الأسلحة يتفق مع مبادئ التمييز والتناسب في القانون الدولي.
- ضمان أن المكتب السياسي للأمم المتحدة المعني بالصومال لا يتخذ إجراءات من شأنها تقويض حياد الهيئات الإنسانية العاملة في الصومال.
- تشجيع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على توسيع دوره في مراقبة حقوق الإنسان والكتابة عنها في الصومال وعلى العمل على منح هذا الأمر الأولوية.
- تشجيع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التعاون مع الحكومة الكينية على السماح بالعودة الآمنة للرجال والشباب المجندين من المخيمات في عام 2009 للانتشار العسكري في الصومال، إلى مخيمات داداب للاجئين.
- دعوة كينيا إلى ضمان أن اللاجئين الفارين إليها من الصومال تُتاح لهم الحماية والمعونة في كينيا.
- دعم توسيع قدرات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على تنفيذ عمليات مراقبة لحقوق الإنسان في الصومال وجعل هذا الأمر من الأولويات.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة:

- ضمان تشكيل بعثة مستقلة ونزيهة من أجل التحقيق في الجرائم الجسيمة والتوصية بإجراءات لتحسين مستوى المساءلة عن الخروقات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في الصومال، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبدعم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- مساندة توسيع مجال عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بحيث تنفذ عمليات مراقبة لحقوق الإنسان في الصومال وجعل هذا الأمر من الأولويات.

إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان:

- يجب زيادة عدد مسؤولي مراقبة حقوق الإنسان في الصومال والكتابة علناً عن انتهاكات حقوق الإنسان هناك.
- ضمان أن المراقبة المستقلة والتحقيق والكتابة علناً عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال، تُمنح الأولوية من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وعناصره في الصومال، بما في ذلك من يعملون ضمن وحدة حقوق الإنسان التابعة للمكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال.

إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

- يجب التعاون مع الحكومة الكينية من أجل السماح بالعودة الآمنة للرجال والشباب المجندين من المخيمات في عام 2009 للانتشار العسكري في الصومال، إلى مخيمات داداب للاجئين.
- يجب دعوة كينيا إلى ضمان أن اللاجئين الفارين من الصومال يمكنهم الحصول على الحماية والمساعدة في كينيا.

إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

- تعيين مقرر خاص معني بالقرن الأفريقي للتحقيق في والكتابة عن وضع حقوق الإنسان في الصومال وإريتريا وأثيوبيا، على أن يشمل ذلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- عقد جلسة خاصة عن الصومال يشارك فيها الأطراف الأساسية مثل الممثل الخاص لمكتب الأمين العام، والاتحاد الأفريقي، والحكومة الانتقالية، والفاعلين من المجتمع المدني.

إلى الحكومة الكينية:

- يجب الإقرار بأن تجنيد اللاجئين من مخيمات داداب للاجئين في عام 2009 للخدمة العسكرية في الصومال كان عملاً غير قانوني، وهذا قابل للتحقيق عبر إنهاء خدمتهم العسكرية والسماح لهم بالعودة الآمنة إلى المخيمات.
- ضمان أن اللاجئين الذين يفرون من الصومال يمكنهم الحصول على الحماية والمعاونة في كينيا.

إلى حكومتي أوغندا وبوروندي

- اتخاذ زمام المبادرة بدعوة الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التدريب اللازم على القانون الإنساني الدولي.
- اتخاذ زمام المبادرة في دعوة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في خيارات نظام تعويض المدنيين على الخسائر من قبيل الوفيات والإصابات والإضرار بالممتلكات.

إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والاتحاد الأفريقي:

- يجب إجراء مراجعة شاملة لسياسات الاشتباك مع الصومال مع التركيز على حماية حقوق الإنسان الأساسية لشعب الصومال. وعلى الاتحاد الأفريقي أن يبادر من جانبه باتخاذ زمام المبادرة في تنفيذ هذه السياسات بعد مراجعتها.
- الإدانة العلنية لانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع في الصومال، ومنهم بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الانتقالية.
- وقف شحن قذائف الهاون ومدافع الهاون إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الانتقالية إلى أن يتم تنفيذ إجراءات تضمن أن يكون استخدام الأسلحة متفقاً مع القانون الإنساني الدولي.
- يجب دعوة الحكومة الكينية علناً إلى الإفراج عن الرجال والشباب المجندين من مخيم داداب للاجئين في عام 2009 لنشرهم عسكرياً في الصومال، وضمن أن اللاجئين قادرين على العودة بأمان للمخيمات.

- يجب دعوة كينيا إلى ضمان أن الصوماليين الذين يفرون من الصومال يمكنهم التماس الحماية والمعاونة في كينيا.
- يجب تعزيز مكونات حقوق الإنسان من المساعدات الثنائية الأطراف المقدمة للقوات الأمنية، ومنها الأساليب غير المميتة في السيطرة على الحشود، واحترام قوانين الحرب، وإجراءات مكافحة التعذيب، والمساءلة الداخلية.